

24- حق الرد او التصحيح فى الاصدارات الصحفية

من المبادئ المهمة فى عملية اصدار المطبوع الدورى اعتماد ما يسمى ب (حق الرد) او (حق التصحيح) فى الصحيفة ، فحرية النشر التى تتمتع فيها الصحافة لا تعفيها من المسؤولية الجنائية والمدنية اذا ادى ذلك الى وقوع جريمة والحاق ضرر باخرين .

لذلك لجأت التشريعات الحديثة الى اعطاء الافراد والسلطات العامة الحق فى الرد على ما تنشره الصحف او تصحيحه، وتلتزم الصحيفة الناشرة للخبر او المقال الذى يستوجب الرد بنشر هذا الرد .

هذا الحق يمكن ان يكون دفاعا شرعيا فى الصحيفة ضد النشر المنطوي على اسالب القذف او التشهير او ما شابه لحماية القيم الاجتماعية واحترام الكرامة الانسانية .

حق الرد يستخدم كتبرير للاتهامات المنسوبة إليه والدفاع عما هو موجه إليه فى الصحف .

حق التصحيح يستخدم كتصحيح بيان أو رقم أو إحصائية أو نفي اتهام لا أساس له من الصحة

هذا الحق ليس حقا فرديا بل يعود الى المجتمع فلا يمكن ان يزدهر مجتمع يسوده الافتراء ولا يامن انسان على كرامته ، وجاءت معالجة التشريع العراقى لهذا الموضوع فى المادة الخامسة عشر من قانون المطبوعات وما فيه من احكام نظمت عملية الرد وعلى النحو الاتي :

1- على مالك المطبوع الدورى ان ينشر مجانا الرد الوارد اليه ممن قذف فى مطبوع هاو شهر به وان كان القذف او التشهير يتعلق بالمتوفى فلأقربائه حتى الدرجة الرابعة مثل هذا الحق

2- عل مالك المطبوع ان ينشر مجانا الردود التى ترسلها الحكومة على ما ينشر فى مطبوعه

3- تنشر الردود المذكورة اعلاه فى ذات المكان وفى اول عدد يصدر بعد وصولها ، واذا تعذر ذلك ففي العدد الذى يليه بشرط ان لا يشغل الرد حيزا اكثر من ضعف حيز القذف او التشهير .

ان حياة الناس الخاصة واسرارهم ومشاكلهم تشكل امورا شخصية والخوض فيها بواسطة النشر عن طريق الصحافة ذات صفة العلانية الواسعة يمس حقا من حقوق الانسان وهو حرية الشخصية في التصرف والقول والعمل.

ومن الاهمية التمييز بين سلوك الشخص العام والفرد العادي فالأول ليس هو حتما الشخص المكلف بخدمة عامة بل انه قد يكون ايضا اي شخص تتصل طبيعة عمله بالرأي العام كالفنان او الاديب او الرياضي .

مثل هذا الشخص يمكن ان يقال عنه انه قبل سلفا ان تتحدث عنه الصحف وهو ليس بمنأى عن النقد السليم اذا اساء التصرف او جرح بسلوكه عواطف الناس واحاسيسهم ولكن الامر يختلف بالنسبة للفرد العادي الذي ليس هناك صلة بينه وبين الجمهور تفرض عليه واجبات نحوه وبالتالي خاضعا لحكم الرأي العام .

من حق هذا الشخص العادي ان يمارس شؤونه الخاصة بحرية الا ان هذه الخصوصية للمذكور تتجاوزها الصحافة في حال ارتكابه فعلا مخالفا للقانون او كان النشر للمجتمع الصحفي عنه فيه مصلحة عامة ونتيجة لذلك اصبح هناك ما يسمى ب (حق الرأي العام) ومعرفة ما يحدث في المجتمع ولقد ترتب على ذلك ان نشأ صراع بين الحق في احترام الحياة الخاصة (الخصوصية والحق في الاعلام (حق الرأي العام)

الحق في احترام الخصوصية من أهم الموضوعات التي يعنى بها التشريع الجنائي الحديث لما لها من ارتباط وثيق بحرية الانسان وما يترتب عليها من حقوق لكرامته فلا يتطفل عليه متطفل فيما يود الاحتفاظ به لنفسه.

مثال على الرد

جندي عراقي في حالة نزع سلاح بعد استهداف تفجير انتحاري عربة هامفي تابعة للقوات الامنية في الجانب الايسر من التوصل أمس (رويترز)

«الباسيج» ومليوناً إيراني في المدينة لزيارة الأربعين»

تحذير أممي من حالات الحمل «غير الشرعي» في كربلاء

كربلاء - الشرق الأوسط،
العالمية من تزايد حالات الحمل غير الشرعي أثناء المناسبة.
وقال غريغوري هارتل المتحدث باسم المنظمة في بيان إن المناسبات الدينية التي تقام في جنوب العراق تشهد في الغالب اختلافاً غير منظم

فيما يشارك نحو ثلاثة ملايين زائر، بينهم مليوناً إيراني يرافقهم عناصر من «الباسيج» في مراسم إحياء أربعينية الإمام الحسين في كربلاء هذا، حضرت منظمة الصحة العالمية من تزايد حالات الحمل غير الشرعي لأكثر من 169 امرأة عراقية، ودعت المنظمة وزارة الصحة العراقية إلى القيام بحملة شاملة لنشر الوعي الصحي والتحذير من مخاطر هذه الظاهرة.

بالوفود القادمة من خارج العراق خصوصاً من جمهورية إيران المجاورة له. ويصعب على القوات الأمنية السيطرة على الوضع بسبب كثرة أعداد المشاركين، وأضاف هارتل أنه بعد «زيارة الأربعين» العام الماضي حصلت

(تفاصيل ص 8)

رداً على اختلاق مراسلها لتصريح مسؤول في "منظمة الصحة العالمية" في العراق حول حالات حمل خلال زيارة الأربعين، قامت صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية بالإستغناء عن مراسلها في بغداد، وحذفت المادة عن موقعها الإلكتروني. أثار خبر نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية على صفحتها الأولى تحت عنوان "حالات حمل غير شرعي" في كربلاء غضب السلطات العراقية حيث اعتبرت الصحيفة على لسان غريغوري هارتل، المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية "أن حالات حمل غير شرعي تحصل جراء الزيارة لمناسبة أربعينية الإمام الحسين في كربلاء".

هذا الخبر نفته المنظمة العالمية وقامت بإجراء قانوني سريع بالإدعاء على الصحيفة ومراسلها في بغداد، وقالت المنظمة الأممية في بيان نشر على موقعها الرسمي إنها "تنفي بشدة"، و"تستنكر استخدام اسمها في خبر عار عن الصحة نشر على موقع "أصوات حرة" يدعي أن أحد إعلاميي المنظمة في جنيف صرح بخصوص الزواج غير الشرعي خلال المراسم الدينية".

وخوفاً من دعاوى قضائية من الجهات العراقية ومنظمة الصحة، سارعت الصحيفة الصادرة في لندن، إلى حذف الخبر من موقعها الإلكتروني وحذف صورة نسختها الورقية المصورة من الموقع أيضاً. كما نشرت لاحقاً نص بيان التكريب الصادر عن المنظمة، مرفقاً بإعلان الاستغناء عن مراسلها في العراق لنشره "معلومات مغلوطة"، وإنها تنشر هذا النفي لتصحيح المعلومات المغلوطة

التي تضمنها، كما تعلن أنه تم إيقاف التعامل مع محرر الصحيفة في بغداد الذي تسبب بنشر التقرير، وتؤكد أنها تلتزم بالمعايير المهنية الأخلاقية والدقة والموضوعية". علما ان التقرير أثار غضبا كبيرا في الشارع العراقي. وشنت الحكومة العراقية هجوما عنيفا على صحيفة الشرق الأوسط السعودية، بسبب نشرها تقريرا نقلت فيه على لسان منظمة الصحة العالمية، تحذيرها من وجود حالات حمل غير شرعية في موسم زيارة الإيرانيين لكربلاء. مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي، طالب صحيفة "الشرق الأوسط"، بالاعتذار، متوعدا اياها بالمحاكمة. وقال مكتب العبادي إن تقرير "الشرق الأوسط"، ملفق و"يشكل إساءة للشعب العراقي الغيور الذي يقاتل ويضحي بخيرة أبنائه دفاعا عن الأرض والشرف والكرامة."